

تغير المناخ في إطار القانون الدولي

د. حسين عبد الخالق حسونة (*)

الأشخاص في حالات الكوارث. وقد قمت بالإعلان أمام اللجنة في دورتها الأخيرة هذا العام أنه نظرًا لأهمية مؤتمر المناخ في شرم الشيخ والجوانب القانونية المتعلقة بموضوع تغير المناخ فإن مصر تدعو كافة أعضاء اللجنة من الخبراء القانونيين الدوليين للمشاركة في المؤتمر والمساهمة في توصله إلى نتائج إيجابية وإجراءات فعالة في مواجهة آثار تغير المناخ.

وباستعراض أهم الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع تغير المناخ تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الموقعة عام ١٩٩٢م والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م أول اتفاقية دولية عالمية تنطبق إلى موضوع تغير المناخ بوجه شامل. وتتطلب الاتفاقية قيام الدول الأطراف بالإبلاغ عن الانبعاثات الغازية لديها والإعلان عن برامجها لمواجهة تغير المناخ وتنسيق جهودها في التعامل مع تلك الظاهرة، كما تنص على تعهد الدول المتقدمة باتباع سياسات تحد من انبعاثات الغازات مع

وثيقة قانونية مهمة تختص بنشرها مجلة دراسات سياسية للبروفيسور د. حسين عبد الخالق حسونة عضو لجنة الأمم المتحدة.

يعد مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ «كوب ٢٧» الذي تستضيفه مصر في شرم الشيخ في نوفمبر القادم حدثًا تاريخيًا ذات أهمية للعالم أجمع وذلك في سعيه إلى مواجهة ظاهرة تغير المناخ وآثارها الخطيرة على كافة الدول وخاصة الإفريقية. وأصبح جليًا أنه لا سبيل إلى التغلب على تلك الظاهرة ومعالجة آثارها السلبية سوى من خلال العمل الجماعي لجميع الدول وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها وفق المبادئ القانونية والاتفاقيات الدولية.

وإدراكًا منها لأهمية الجوانب القانونية المتعلقة بقضية تغير المناخ فقد بحثت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي التي أشرف بعضويتها عددًا من تلك الموضوعات كارتفاع مستوي سطح البحار وحماية الغلاف الجوي من التلوث وحماية البيئة خلال النزاعات المسلحة وحماية

الأمم المتحدة . جنيف

تقديمها دعماً مالياً إلى الدول النامية تعزيزاً لجهودها في مواجهة ظاهرة تغير المناخ، كما طالبت كافة الأطراف بتأييد البرامج الدولية للأبحاث والمشاركة العلمية في هذا المجال فضلاً عن التسوية السلمية للمنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق المعاهدة. وقد تعرضت الاتفاقية لبعض الانتقاد لتضمنها تعهدات غير محددة وأحكاماً غير ملزمة، ورغم ذلك تعد تلك الاتفاقية إنجازاً هاماً حيث بادرت بتطبيق القانون الدولي على قضية تغير المناخ وأقامت آليات لمتابعة الجهود الدولية في هذا المجال وأكدت أهمية إصلاح برامج المناخ الوطنية والدولية ومهدت للتوصل إلى اتفاقيات مستقبلية ذات التزامات أكثر قوة وتحديداً.

وفي أعقاب تلك الاتفاقية تم التوصل إلى إبرام بروتوكول كيوتو، والذي وقع عام ١٩٩٧م ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥م. ويعد هذا البروتوكول أكثر تحديداً للالتزامات الأطراف حيث طالبا بتنفيذها في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، فضلاً عن نصه على التزام الدول الأكثر تطوراً بالحد من انبعاثاتها. وقد نجح البروتوكول في حمل الدول المعنية على تنفيذ التزاماتها في الموعد المحدد لها مما اعتبر تطوراً إيجابياً في جهود مواجهة تغير المناخ، ثم قامت الأطراف في عام ٢٠١٥م بإبرام اتفاق باريس الذي أقام إطاراً طويلاً المدى لتنسيق جهود المناخ، وفي هذا السياق طالب كل طرف بتحديد التزاماته الوطنية على أفراد على أن تشمل تلك الالتزامات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة مع زيادة إنتاج الطاقة المتجددة، ووضع هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية وإيصالها إلى ١,٥ درجة مئوية، كما استحدثت الاتفاق مبادئ المسؤولية المشتركة

المتباينة القائم على أساس مشاركة دول العالم جمعاء في تحمل تلك المسؤولية مع مراعاة التفرة بين الدول المتقدمة والنامية.

وأعقب ذلك توصل الأطراف عام ٢٠٢١ إلى ميثاق جلاسجو للمناخ الذي وقعته قرابة ٢٠٠ دولة والذي دعا دول العالم إلى تسريع خفض انبعاثاتها من خلال تقديم خطط وطنية جديدة بحلول عام ٢٠٢٢، إلا أن المفردات المستخدمة في البيان الختامي للمؤتمر كانت أقل قوة من المسودات السابقة نتيجة ضغوط بعض الدول المتقدمة ورفضها الصياغة حول الوقود الأحفوري والفحم. أما الدول النامية فقد دعمت البيان الختامي على مضض نظراً لافتقاره آليات تمويل للخسائر التي سببها تغير المناخ في العالم النامي، ومن هنا أصبح الأمل معقوداً على توصل قمة المناخ القادمة على نتائج أكثر فعالية وإلزاماً لكافة الأطراف.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بموضوع تغير المناخ فهناك قواعد من قانون العرف الدولي تنطبق في هذا المجال أيضاً، ولعل من أهمها قاعدة عدم الإضرار بالغير القائمة على مبدأ مساواة الدول في السيادة والتي بمقتضاها تلتزم الدول بالألا تتسبب أنشطتها في إلحاق الضرر بغيرها من الدول. كما توجد مبادئ أخرى ذات صلة بتغير المناخ مثل مبدأ التنمية المستدامة ومبدأ توخي الحذر ومبدأ التعويض عن التلوث ومبدأ التعاون الدولي الذي يتسم بأهمية خاصة في مواجهة ظاهرة تغير المناخ ولذا استندت إليه لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في مشاريعها حول حماية الغلاف الجوي من التلوث وحماية الأشخاص في حالة الكوارث فضلاً عن الاعتراف به من قبل

المحكمة الدولية لقانون البحار. وإدراكاً منهم لخطورة ظاهرة تغير المناخ فقد اقترح بعض خبراء القانون الدولي بتعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإضافة الجرائم التي ترتكب ضد البيئة إلى قائمة الجرائم الأخرى المنصوص عليها في نظام المحكمة، وقد بدأت بعض الدول تؤيد هذا التوجه. ومن ناحية أخرى أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر يوليو الماضي قراراً هاماً يؤكد للمرة الأولى أن الحق في بيئة صحية يعد حقاً من حقوق الإنسان وبالتالي يطالب الدول باتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار هذا الحق. ولا شك أن صدور هذا القرار يعزز الجهود الدولية لحماية البيئة ومواجهة تغير المناخ.

وعلى الرغم من كافة تلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لتلك المخاطر المناخية فقد أصبح يتعين على الدول عقد اتفاقيات دولية جديدة وتعديل الاتفاقيات القائمة سعياً إلى توحيد جهودها وتنسيقها إزاء هذا التهديد المناخي المتنامي. وفي هذا السياق يتسم ارتفاع مستوى سطح البحار نتيجة لتغير المناخ بأهمية خاصة نظراً لكونه ظاهرة عالمية أثبتتها العلم وذات آثار خطيرة على العديد من الجزر والدول الساحلية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة اتفاقية دولية إطارية تتضمن تنظيمًا لكافة المسائل المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحار وبصفة خاصة توفير الحماية للمتضررين من تلك الظاهرة. وهناك خطر آخر ناجم عن تغير المناخ وهو خطر التصحر وندرة المياه، ورغم وجود اتفاقية حول مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف شديد وتصحر خاصة في إفريقيا، فقد ظهرت الحاجة إلى تعديل هذه الاتفاقية أو عقد اتفاقية تكميلية تتناول حماية الأشخاص

المتضررين من ندرة المياه ومساندتهم فضلاً عن عقد اتفاقيات بين الدول المتضررة والدول المجاورة لها بشأن المشاركة في موارد المياه.

في ضوء ما تقدم يتضح أن تغير المناخ أصبح يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار العالم ورفاهيته مما يؤكد أهمية تضافر الجهود الوطنية والدولية للتصدي لتلك المخاطر. وسوف انعقد مؤتمر المناخ القادم في مناخ دولي يتسم بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية، إلا أن تلك الصعوبات يجب ألا تؤثر على سعي الأطراف المشاركة إلى التوصل إلى رؤية مشتركة لمواجهة تغير المناخ. وفي هذا السياق يتطلع العالم إلى نجاح المؤتمر برئاسته المصرية إلى إحراز تقدم حول مختلف جوانب القضية المتعلقة بخفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية وتنفيذ التعهدات التي قدمت في قمة جلاسجو عام ٢٠٢١م. ومن هنا تعتبر قمة شرم الشيخ مناسبة لتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال حتى الآن وفرصة لاستكمالها والبناء عليه من خلال مبادرات واتفاقيات وآليات قانونية للتعاون والتنسيق والمتابعة والتطوير. وإن نجاح المشاركين في القيام بذلك يعززه تنامي تأييد المجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة الدول لرؤية مشتركة حول حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ، ولا شك أن تعاون الدول وشرارتها مع تلك الأطراف سوف يساهم في تحقيق هدف التوصل إلى العدالة المناخية في القمة التاريخية القادمة في شرم الشيخ.